

السعودية تؤكد مساهمتها في الإفراج عن فرنسي كان محتجزا في اليمن

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن مصدر سعودي مسؤول أنه «بناء على طلب الجانب الفرنسي (...) تم التنسيق مع القوات المشتركة حيال تسهيل إجراءات الحصول على تصريح لطائرة (C130) تابعة للجيش الفرنسي». وأضافت الوكالة أن الطائرة نقلت الرهينة مساء الثلاثاء من محافظة صنعاء إلى مسقط في سلطنة عُمان. احتجز آلان غوما، وهو مندوب تجاري سابق، في الثالث من يونيو فيما كان في طريقه إلى ميناء الحديدة الذي يشهد

عمليات عسكرية في غرب اليمن، على متن يخته للقرود بلاء.. واحتجزه منذ ذلك الحين، المتمرّدون الحوثيون المدعومون من إيران، والذين يسيطرون على الحديدة وعلى العاصمة صنعاء التي نقل إليها. يشهد اليمن منذ العام 2014 حربا بين المتمردين الحوثيين والقوات الموالية للحكومة، تصاعدت مع تدخل السعودية على رأس تحالف عسكري في مارس 2015 دعما للحكومة المعترف بها دوليا.

وخلقت وكالة فرانس برس على نسخة منه على سلسلة تدابير حصلت منهُ على سلسلة تدابير

«من أجل مشاركة دولة فلسطين» في مختلف الدورات والمؤتمرات السنوية التي ستشارك فيها مجموعة ال77 العام المقبل.

ويتضمن ملحق بالقرار بين مواده «حقّ الإدلاء بتصريحات باسم مجموعة ال77 والصين» و«حقّ المشاركة في صياغة مقترحات وتعديلات» و«حقّ عرض مذكرات إجرائية».

وبمعزل عن قيمته القانونية، يرتدي هذا النص طابعاً رمزياً في وقت لا يملك الفلسطينيون دولة بينما أراجأت إدارة الرئيس دونالد ترامب على ما يبدو إلى ما بعد الانتخابات الأميركية التي ستجري في نوفمبر، كشف خطة للمسلم لتسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين.

وكانت «مجموعة ال77 والصين» - تضم المجموعة في الواقع 134 دولة حالياً - اختارت في اجتماع عقد في 27 سبتمبر على هامش الأعمال السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، فلسطين لتولي الرئاسة الدورية للمجموعة في 2019.

وحاليا، تُشكّل مجموعة ال77 - تحالف عدد من الدول الناشئة - الذي انشئ في الأساس لدفع المصالح الاقتصادية لأعضائه - قوةً تفاوض لا يستهان بها في الأمم المتحدة.

ويذكر نص القرار بأن «دولة فلسطين جزء من أدوات عديدة أبرمت برعاية هيئة الأمم المتحدة

وبأبناها عضو كامل العضوية في العديد من مؤسسات وأجهزة هيئة الأمم المتحدة».

ولا تتنظر الولايات المتحدة، التي تواجه توترا في علاقاتها مع الفلسطينيين منذ أن أعلنت قبل حوالي عام اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، بارتياح إلى هذه الرئاسة السنوية لمجموعة ال77.

وكانت 128 دولة من أصل 193 صوتت في نهاية 2017 في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لصالح نص يدين القرار الأميركي

الاحد اعتراف بالقدس عاصمة للصحة أمام الجمعية العامة، أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن «183 دولة، عضوا في الأمم المتحدة» اعترفت ب «دولة فلسطين» التي لم تفعل ذلك إلى القيام بهذه الخطوة.

وقال المتحدث جونانان كورنيكوس في «قصفنا حوالي 20 هدفا عسكريا واضحا»، مشيرا إلى أن لا أهداف مدنية.

وتابع «كانت الأهداف متنوعة ومختلفة، منها أحد أنفاق الإرهاب، نفق هجومي يستهدف إسرائيل، وورشستان تحفران الأنفاق، ومرافق عسكرية مختلفة تابعة لحركة حماس، كما قصفنا موقعا لتصنيع الأسلحة المتقدمة».

وقال كورنيكوس إن حركة حماس تتحمل المسؤولية الكاملة عن إطلاق الصواريخ «بارغم من أنها نتقلت من العملية».

وأشار إلى أن «الصواريخ المتوسطة المدى، وهي محلية الصنع»، وأن «هناك منظمين فقط في غزة تملكان هذه الأنواع المحددة من الصواريخ هما حركة حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني».

وقال الجيش الإسرائيلي «يمكن أن تكون عناصر صغيرة مارة في التي



الدخان يتصاعد بعد قصف الاحتلال لمدينة رفح جنوب قطاع غزة

ال77 في العام 2019، وهو دور جديد تنتقده الولايات المتحدة.

وقد وافقت 146 من أصل 193 دولة في الأمم المتحدة على قرار في هذا الإطار قدمته مصر، فيما صوّتت ضده ثلاث دول

هي إسرائيل والولايات المتحدة وأستراليا، وامتنعت 15 دولة عن التصويت. وقال نائب السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة

جونانان كوهين أمام الجمعية العامة «الولايات المتحدة لطالما عارضت تعزيز وضع الفلسطينيين في الام المتحدة».

وأضاف إنه يحقّ فقط للدول الأعضاء، التي لديها اعتراف كامل، بأن تتحدث وتتصرف باسم مجموعة من الدول في الأمم المتحدة.

وحذّر كوهين بأنّ الولايات المتحدة لن تعترف بالدور الجديد للفلسطينيين.

من جهته تعهّد السفير

لاتخاذ القرارات».

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الحكومة الأمنية المصغرة المكلفة بمناقشة أكثر القضايا حساسية بحضور رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو والمنقصة بشأن عمل عسكري واسع ستعقد اجتماعا الأربعاء.

وتنظم حركة حماس منذ 30 مارس احتجاجات «مسيرات العودة»، كل يوم جمعة قرب الحدود مع إسرائيل بمشاركة آلاف الفلسطينيين، وغالبا ما تتخللها مواجهات دامية.

وقُتل منذ ذلك التاريخ 207 فلسطينيين على الأقلّ، وجندي إسرائيلي واحد.

من جهة أخرى، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة الثلاثاء للفلسطينيين الذين يتمتعون بوضع مراقب في المنظمة الدولية، صلاحيات قانونية إضافية

ليتمكّنوا من تولي رئاسة مجموعة

غرب رفح محيطة بأحد المواقع المستهدفة بالغارات الإسرائيلية غاروا ومدارسهم بعد دوي انفجار كبير تسبب بتحطيم زجاج المدارس فضلا عن حالات الهلع.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي أفينغدور ليبرمان أكد الثلاثاء ضرورة توجيه «ضربة قاسية»

لحركة حماس في غزة، معتبرا أنه لا يُمكن السماح باستمرار الاحتجاجات الفلسطينية وأعمال العنف على حدود القطاع.

وقال ليبرمان أثناء زيارته قاعدة ريم العسكرية قرب حدود إسرائيل وهم يجتوئون بين الانقاض عن طريق إسرائيل مستعدين لقبول مسلسل العنف

الأسبوعي». وأضاف أن «إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 29 مارس لا تتم بتسوية للوضع، بل بضرورة قاسية لحماس فقط».

وقال ليبرمان «اعتقد أنه في هذه المرحلة استنفدنا كل الاحتمالات، وحن الآن الوقت

الهدف. وقد يكون هذا الشخص على الأرجح ناجي جمال محمد الزعائن (25 عاما) الذي أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة مقتله في الغارات.

وأمر وزير الدفاع الإسرائيلي أفينغدور ليبرمان بإغلاق نقطتي العبور بين إسرائيل وقطاع غزة بعد سقوط الصاروخ.

وأعلنت ناطقة باسم الهيئة التابعة لوزارة الدفاع المكلفة الشؤون المدنية في الأراضي الفلسطينية أن ليبرمان أمر

بإغلاق معبر ايريز للأشخاص وكيريم شالوم «كريم أبو سالم) للضائخ، وكذلك تقليص منطقة الصيد المسموح بها قبالة سواحل قطاع غزة من ستة إلى ثلاثة أميال بحرية.

وأعلن رئيس بلدية بئر السبع إغلاق المدارس في محيط قطاع غزة. في المقابل، روت عائلات فلسطينية أن ثلاثين مدرسة

سلسلة توترات خلال الأشهر الأخيرة.

وقال الجيش الإسرائيلي من جهته «نحن ندعم الجهود المصرية وندرك اهميتها، لكن ما نقوم به حماس من هجمات ضد إسرائيل يقوض الجهود».

وشدد على أن الوضع على الأمد القصير «يحتمل أن يكون خطرا، لذلك فإن الجيش الإسرائيلي على مستوى عالي من أهبة الاستعداد لكل سيناريو».

وأوضح الجيش أن سلاح الجو نفذ الغارات ردا على إطلاق الصواريخ، لكنه أيضا «أحبط محاولة إطلاق صواريخ من شمال قطاع غزة كانت تستهدف ربما عسقلان».

وبيد الجيش شريط فيديو لمجموعة رجال يظهرون وكانهم يحضرون لإطلاق صاروخ، قبل أن يخفي أحدهم إثر انفجار ناتج على الأرجح عن ضربة إسرائيلية محددة

قامت بإطلاق الصواريخ. لا يمكن استبعاد ذلك، لكن المسؤولية تقع بشكل مباشر على عاتق حركة حماس، لأنها مسؤولة عن صنع القرار، سواء هي التي وضعت إصبعها على الزناد أو غيرها من فعل ذلك».

وكانت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بما فيها حركة حماس، دانت عملية إطلاق الصواريخ الليلة الماضية.

وقالت في بيان إن «أجنحة المقاومة في غرفة العمليات المشتركة تحيي الجهد المصري الجذول لتحقيق مطالب شعبنا، وترفض كل المحاولات غير المسؤولة التي تحاول حرف البوصلة وتخریب الجهد المصري، ومنها عملية إطلاق الصواريخ الليلة الماضية».

وتقوم مصر بوساطة بين حركة حماس والإسرائيليين من أجل إرساء هدنة في قطاع غزة بعد

الأردن يعلن مغادرة 279 عنصرا من «الخوذ البيضاء» الملكة

الحكومة السورية تمنع مهجرين من العودة إلى مناطق كانت تحت سيطرة المعارضة

ذكرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الثلاثاء أن الحكومة السورية تمنع عودة نازحين إلى مناطق كان يسيطر عليها مسلحو المعارضة، عبر فرض قيود على دخولهم إليها أو تدمير بيوت.

وقالت المنظمة غير الحكومية إن «الحكومة السورية تمنع اليوم بصورة غير مشروعة السكان النازحين من المناطق التي كانت تحت سيطرة جماعات مناضة للحكومة من العودة إلى ممتلكاتهم».

وأضافت أن «سوريين حاولوا العودة إلى منازلهم في داريا والقابون أو حاول أقرباؤهم العودة في مايو ويوليو» موضحة أن «السكان قالوا إنهم أو أقاربهم لم يتمكنوا من الوصول إلى ممتلكاتهم السكنية أو التجارية».

وتابعت نقلا عن هؤلاء السكان أن «الحكومة ترفض قيودا على التنقل في كامل المدينة (داريا)، وفي القابون، قالوا إن الحكومة كانت إما تقيد الوصول إلى أحيائهم أو هدمت ممتلكاتهم».

وهاتان المنطقتان يشملهما قانون مثير للجدل أقر في مايو ويسمح للنظام باستملاك عقارات خاصة لمشاريع تطوير عقارية.

وقالت ما لقيها نائبة مديرة قسم الشرق

الأوسط في «هيومن رايتس ووتش» إنه «تحت ستار قانون حقوق الملكية سيئ السمعة، تمنع الحكومة السورية في الواقع السكان من العودة».

وأضافت «عبر هدم المنازل وتقييد الوصول إلى الممتلكات، تؤكد الحكومة السورية أنه على الرغم من الخطاب الرسمي الذي يدعو السوريين إلى العودة إلى ديارهم، إلا أنها لا تريد عودة اللاجئين أو النازحين على المانحين الذين يفكرون في تمويل إعادة الإعمار لتسهيل العودة أن يلاحظوا ذلك».

وكانت استعادة القوات الحكومية السيطرة على داريا في أغسطس 2016 أدت إلى حركة نزوح كبيرة للسكان واجهت انتقادات حادة.

وقالت «هيومن رايتس ووتش» إنها «خلّت الأقفار الصناعية لأحياء القابون»، موضحة أنها «تظهر عمليات هدم واسعة النطاق بدأت في أواخر مايو 2017. بعد انتهاء القتال هناك، تؤكد الصور أن عمليات الهدم ما زالت مستمرة».

وأكدت المنظمة أن «منع السكان النازحين من الوصول إلى منازلهم والعودة إليها بدون سبب أمني حقيقي أو تقديم بدائل للأشخاص المشردين يجعل

هذه القيود تعسفية، ومن المرجح أنها ترتقي إلى التهجير القسري».

وتشهد سورية منذ 2011 نزاعا أكبر أكثر من خمسة ملايين شخص على الفرار إلى الخارج وستة ملايين آخرين على النزوح من مناطقهم.

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الخارجية الأردنية الأربعاء أن 279 عنصرا من «الخوذ البيضاء»، الدفاع المدني في مناطق سيطرة الفصائل السورية المعارضة الذين دخلوا المملكة عبر إسرائيل نهاية يوليو الماضي، قد غادروها.

وقال مصدر سني في وزارة الخارجية إن «279 مواطنا سوريا من موظفي الدفاع المدني غادروا المملكة».

وأضاف أن «الحكومة كانت سمحت لهم بالمرور عبر أراضيها بشكل مؤقت لإعادة توطينهم في دول غربية، بناء على طلب الأمم المتحدة لأسباب إنسانية بحتة».

وأكد أن إدخالهم تم «بعد أن قدمت بريطانيا والمانيا وكندا تعهدا خطيا ملزما قانونيا بإعادة توطينهم خلال فترة زمنية لا تتعدى ثلاثة أشهر، ودون التزامات ترتب على المملكة».

وأشار إلى «اتمام البت بمواعيد سفر المتبقي منهم لإعادة توطينهم تباعا خلال

محدثات حول الصحراء الغربية بحضور المغرب والجزائر وبوليساريو

أعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دو غاريك في نيويورك، إجراء محادثات جديدة، حول الصراع على الصحراء الغربية، في الأمم المتحدة بجنيف في ديسمبر المقبل. ومن المقرر أن يتوسط المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للصحراء الغربية، هورست كولر، في المحادثات.

والصحراء الغربية، إقليم في شمال إفريقيا يسيطر عليه المغرب إلى حد كبير وتطالب به أيضاً جبهة بوليساريو الانفصالية.

وأكد دوغاريك أن مفلي المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وجبهة بوليساريو سيحضرون المحادثات.

مقتل 60 عنصرا من حركة الشباب في الصومال

تنتظيم القاعدة وذلك منذ ضربة تم شنها في 21 نوفمبر 2017 وأدت وقتلا إلى مقتل 100 «إرهابي».

وقال الجيش الأميركي إن «الغارات الجوية تقلّل من قدرة الشباب على الإعداد لهجمات في المستقبل، وتُزعزع شبكة نفوذهم، وتحدّ حربيّتهم في المناورة في المنطقة». وجاء في البيان أنّ هدف الولايات المتحدة وحلفائها هو منع حركة الشباب من الاستقرار في أماكن يمكنها العثور فيها على «ملجأ».

وأضاف ان حركة الشباب «تستخدم أجزاء من جنوب ووسط الصومال لتحصير وقيادة اعتداءات إرهابية وسرقة المساعدات الإنسانية». وكان البنّاغون أعلن في سبتمبر أنه قتل 18 مقاتلي

أعلن الجيش الأميركي الثلاثاء أنه شنّ ضربة في الصومال ضدّ حركة الشباب الإسلامية أدت إلى مقتل نحو ستين إرهابيا». وقالت القيادة العسكرية الأميركية لإفريقيا (أفريكوم) إنّ الضربة التي شُنّت في 12 أكتوبر في منطقة هارار دير على بُعد مئات الكيلومترات شمال العاصمة مقديشو «لم تؤدّ إلى سقوط جرحي أو قتلى بين المدنيين».

وأضافت أفريكوم في بيان «تُعدّ حاليا أن هذه الضربة الجوية قتلت نحو 60 إرهابيا».

وحسب الجيش الأميركي، فإنّ هذه الضربة «الديقية» التي شُنّت «بدعم» من الحكومة الصومالية، هي أهم ضربة تُنفّذها الولايات المتحدة ضد حركة الشباب المرتبطة

وتظهرت مجموعة «الخوذ البيضاء» عام 2013، عندما كان الصراع السوري يقترب من عامه الثالث. ومنذ تأسيسها، قتل أكثر من 200 متطوع في صفوفها وأصيب نحو 500 غيرهم.